تعيين هربرت صموئيل، اليهودي، اول مندوب سام بريطاني على فلسطين، ان السياسة البريطانية تجاه البلاد هي ترجمة عملية للبرامج الصهيونية التي تستهدف في النهاية اقامة كيان يهودي مستقل على اسس استيطانية عنصرية تؤدي الى تفريغ البلاد من سكانها العرب الاصليين واحلال المستوطنين الصهيونيين محلهم. وتمشيا مع هذه السياسة فقد شهدت البلاد اقامة المؤسسات الصهيونية المختلفة ـ الاقتصادية والتعليمية والعسكرية والصحية ـ ونموها بصورة موازية للمؤسسات الرسمية في حكومة الانتداب ومستقلة عنها.

وقد اعتمدت الحركة الصهيونية في هذا المجال على مبدأ «العمل العبري» وسياسة «احتلال العمل» وما يعنيه ذلك من ضرورة الاستغناء عن اليد العاملة العربية وابعادها عن الهيكل الاقتصادي اليهودي وتشجيع المهاجرين اليهود على القيام ـ بانفسهم ـ بجميع الاعمال الزراعية والصناعية الخاصة بهم. وكان دافيد بن غوريون المحرض الاساسي في هذا الاتجاه اقتناعا منه بان المهاجرين اليهود القادمين من مختلف البقاع الاوروبية لن يرتبطوا بالارض الفلسطينية الا من خلال عملهم اليدوي فيها.

ولقيت هذه السياسة الصهيونية الدعم الكامل من سلطات الانتداب البريطاني رغم ما كانت تدعيه من مراعاتها طاقة البلاد الاقتصادية. فالى جانب تغاضيها عن موجات الهجرة اليهودية المتتالية (العلنية منها والسرية)، لجأت حكومة الانتداب البريطانية الى سن القوانين والانظمة التي توفر في النهاية الحماية والدعم والتشجيع للقطاع الاقتصادي اليهودي وتضع العراقيل المختلفة امام القطاع الاقتصادي العربي وفرص نموه وتطوره. ومن الطبيعي ان تنعكس هذه السياسة سلبا على اوضاع الطبقة العاملة الفلسطينية التي ضاقت امامها مجالات العمل الزراعي ـ للاسباب المختلفة التي تناولها الجزء الاول من هذه المادة ـ واغلقت في وجهها فرص العمل في القطاع اليهودي ولم يتمكن القطاع العربي، بامكاناته المتواضعة وتطوره المحدود، من استيعاب الاعداد المتزايدة من العمال الفلسطينيين العرب وتحسين مستوى مهاراتهم الفنية والحرفية. ومن جهتها، فقد كانت فئة ارباب العمل واصحاب رؤوس الاموال العربية يتنازعها عاملين متنافرين: فهي مدعوة، من جهة، الى الاستجابة لنداءات المقاطعة ومحاربة الاقتصاد الصهيوني التي اطلقتها الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي مدفوعة، من جهة